تأثير معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على حوكمة الشركات
- دراسة حالة بنك باريبا BNP PARIBAS الفرنسي-

The Effects of International Accounting Standards IAS/IFRS On The Corporate Governance
-Case of BNP Paribas French Bank-

د.شوقي طارق

مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو متوسطي
جامعة سطيف 1. الجزائر
tchougui@univ-setif.dz

تاريخ الإرسال: 2019/12/15 تاريخ القبول: 2020/06/08 تاريخ النشر: 2020/12/31

الملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة الأثر الذي أحدثه تطبيق العديد من دول العالم لمعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS وبالضبط المؤسسات الاقتصادية لهذه الدول والتي أدى إلى الحصول على معلومات محاسبية ذات جودة عالية تستخدمها في نشاطها التسييري من أجل رفع قيمة أدائها وبالتالي تحسين حوكمة هذه المؤسسة و اتخاذ القرارات فيها .

نحاول شرح ذلك من خلال دراسة الحالة على بنك باريبا الفرنسي لمعرفة مدى تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية خاصة الجديدة أو المعدلة على حوكمة هذا البنك و افصاحاته بحكم أن القطاع المصرفي من أكثر القطاعات تأثرا بتطبيق المعايير ويحتاج إلى إجراءات أكثر صرامة وتعقيدا للتحكم في أنشطته والتي أدت إلى إنتاج معلومات جيدة حسنت من أدائه والقدرة على حوكمته.

- الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية ، حوكمة المؤسسات،القطاع المصرفي.
- تصنيف JEL: M410 ؛M480؛ M490

Abstract:

The study aims to know the effect of the adoption of international accounting standards IAS/IFRS in many countries of the world and specifically the economic institutions of these countries that have led to obtaining high-quality accounting information that they use in their management activities in order to raise the value of their performance and improve the governance of this institution and take decisions in it .

We try to explain this through a case study on the French bank of Paribas to find out the impact of the application of new or modified international accounting standards especially on the governance and disclosures of this bank, given that the banking sector is one of the sectors most affected by the application of the standards and needs more stringent and sophisticated procedures to control its activities that led to production Good information has improved his performance and ability to govern him.

- **Keywords:** International Accounting Standards, Corporate Governance , The banking sector .
- **Jel Classification Codes :**M410 ;M480; M490 .

المؤلف المرسل: شوقي طارق ، الإيميل للتواصل: tarekchougui@yahoo.fr

I - تمهيد : إن من مظاهر العولمة التي مست جل القطاعات هو التفكير في إيجاد نوع من التوافق المحاسبي بين الدول من خلال خلق تقارب محاسبي في الممارسات المحاسبية التي كانت يسودها الاختلاف إلى درجة التضاد في بعض الحالات ، مما يقف حاجزا في وجه توسع الشركات متعددة الجنسيات التي تجد نفسها مجبرة في إعداد مجموعة من القوائم المالية لفروعها بمبادئ وقواعد محاسبية مختلفة، ولتجاوز هذا الإشكال تم التفكير من خلال اجتماعات كثيرة لممثلي مهنة المحاسبة للدول الكبرى في إنشاء لجنة دولية تهتم لموضوع التوافق المحاسبي ،حيث تجسد ذلك في 1973 أين تم إنشاء لجنة معايير المحاسبة الدوليةIASCامقرها لندن تقوم بنشر معايير محاسبة تعالج مشكلات محاسبية معاصرة من خلال إعطاء توجهات أو إرشادات لكيف يكون التطبيق وبالتالي يتحقق هدف التوافق المحاسبي بين الدول التي أقرت تطبيق أو الاقتداء بمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS .

منذ 1973 والدول في العالم تتبنى أو على الأقل تستنبط من المعايير لإعداد أنظمتها المحاسبية ، واستمرت الظاهرة إلى أن أصبح عدد الدول المطبقة للمعايير يتعدى المئة وعشرين .

إن المؤسسة بوصفها ذلك الكيان الذي تطبق فيه المحاسبة بمبادئها وقواعدها فإنها تسعى دوما لتعظيم أرباحها وتحسين أدائها من خلال الحفاظ على حقوق كل الأطراف ذات العلاقة خاصة المساهمين إذ يوكلون إدارة المؤسسة المتمثلة في مجلس إدارتها أي ما يسمى بنظرية الوكالة للحفاظ على مصالحهم ويكون ذلك باستخدام تقنيات وأساليب ما يسمى بالحوكمة والتي تطورت مفاهيمها مع تنوع أنشطة المؤسسات وأحجامها.

إن تطبيق ممارسات جديدة في المحاسبة من خلال تطبيق معايير المحاسبة الدولية سيؤدي حتما إلى استخدام مبادئ وقواعد جديدة تنتج عنها معلومات وبيانات محاسبية تكون أكثر ملاءمة وموثوقية وبالتالي فان استخدامها في اتخاذ القرارات التسييرية ومن ثم حوكمة الشركات يكون ذا فعالية أكبر ونتائج أحسن وتحقيق للأهداف المراد الوصول إليها بفاعلية أكبر وبجودة عالية .

مما سبق يمكن صياغة إشكالية البحث كما يلي: **ما أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على حوكمة الشركات؟**

بما أن معايير المحاسبة الدولية تلقى رواجا كبيرا بين الدول لما لها من مستوى تقني عالي ، فان المؤسسات لا بد لها من تحضيرات و تعديلات لتستطيع التكيف مع هذه التغييرات و التي حتما ستؤدي إلى إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة عالية ، ولتحليل الموضوع أكثر ممكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بحوكمة الشركات وما هي مبادئها وإجراءاتها؟
- ما هي المواضيع التي تناولتها المعايير وكيف أثرت على نوعية المعلومات المنتجة من المحاسبة؟
- كيف استفاد بنك باريبا الفرنسي عند تطبيقه لمعايير المحاسبة الدولية والمتجددة دوما في حوكمته؟

أهمية البحث: يهدف البحث إلى إبراز أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مختلف الدول ومتابعة التطورات التي تحدث فيها باستمرار على حوكمة المؤسسات المعنية الأولى بالتطبيق مع محاولة دراسة حالة تطبيقية تتمثل في بنك باريبا الفرنسي الذي يطبق معايير المحاسبة الدولية منذ 2005 في إطار توصيات الاتحاد الأوروبي وكيف أثر ذلك على طريقة حوكمته.

الفرضيات : يمكن وضع الفرضيتين التاليتين لبحثنا :

- هناك علاقة مباشرة (تأثير)بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وحوكمة الشركات.
- لا تعتمد حوكمة الشركات نهائيا على المعلومات المحاسبية وبالتالي لا يوجد أي تأثر بتطبيق معايير المحاسبة الدولية.

I.1- مفهوم حوكمة الشركات

أولا:تعريف حوكمة الشركات: يمكن تعريفها على أنها مجموعة من العلاقات التعاقدية التي تربط بين إدارة الشركات ومساهميها وأصحاب المصالح فيها, وذلك من خلال:

- إيجاد الإجراءات والهياكل التي تستخدم لإدارة شؤون الشركة.
- توجيه أعمالها من أجل: ضمان تعزيز الأداء. الإفصاح والشفافية. المساءلة
- تعظيم الفائدة للمساهمين على المدى الطويل ومراعاة مصالح الأطراف المختلفة.

كما عرَّفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأنها النظام الذي يوجه ويضبط أعمال الشركات من خلال (**C.Basel, 2007, p. 19**):

- توصيف وتوضيح الحقوق والواجبات بين مختلف الأطراف في الشركات "مجلس الإدارة. المساهمين. المتعاملين. العاملين".
- وضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة الشركة

- وضع الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيق أهداف الشركة ومراقبة أدائها
- الاعتماد على العمل المؤسساتي من خلال وضع أنظمة ذاتية للإدارة والتوجيه والرقابة.

كما عرفتها مؤسسة التمويل الدولية IFC بأنها" النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها " **(Alamgir, 2007, p. 231)** . من التعاريف السابقة يتضح أن حوكمة الشركات أصبحت من أهم المواضيع المطروحة على صعيد اقتصاديات دول العالم, فهي تشكل عنصراً هاماً لتعزيز النجاح والإصلاح الاقتصادي والتنظيمي في ظل العولمة وانفتاح اقتصاديات الدول على بعضها البعض والمنافسة الشديدة. كما أصبحت الحوكمة وسيلة لتعزيز الثقة في اقتصاد أي دولة ودليل على وجود سياسات عادلة وشفافة وقواعد لحماية المستثمرين والمتعاملين, ومؤشراً على المستوى الذي وصلت إليه إدارات الشركات في الالتزام المهني لقواعد حسن الإدارة والشفافية والمحاسبة ووجود إجراءات للحد من الفساد, وبالتالي زيادة جاذبية الاقتصاد للاستثمارات المحلية والخارجية.

ثانيا:محددات حوكة الشركات:تتأثر حوكمة الشركات بالعديد من العوامل والمحددات منها ما هي داخلية وأخرى خارجية.

أ.المحددات الخارجية: وتشير إلى المناخ العام للاستثمار في الدولة، والذي يشمل على سبيل المثال: القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي (مثل قوانين سوق المال والشركات وتنظيم المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية والإفلاس ، وكفاءة القطاع المالي (البنوك وسوق المال) في توفير التمويل اللازم للمشروعات،ودرجة تنافسية أسواق السلع وعناصر الإنتاج،وكفاءة الأجهزة والهيئات الرقابية(هيئة سوق المال والبورصة)في إحكام الرقابة على الشركات، وذلك فضلا عن بعض المؤسسات ذاتية التنظيم التي تضمن عمل الأسواق بكفاءة (ومنها على سبيل المثال الجمعيات المهنية التي تضع ميثاق شرف للعاملين في السوق، مثل المراجعين والمحاسبين والمحامين والشركات العاملة في سوق الأوراق المالية وغيرها)، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة للمهن الحرة مثل مكاتب المحاماة والمراجعة والتصنيف الائتماني والاستشارات المالية والاستثمارية. وترجع أهمية المحددات الخارجية إلى أن وجودها يضمن تنفيذ القوانين والقواعد التي تضمن حسن إدارة الشركة، والتي تقلل من التعارض بين العائد الاجتماعي والعائد الخاص**(Fawzy, 2003, p. 3)** .

ب. المحددات الداخلية: وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، والتي يؤدى توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة **(Fawzy, 2003, p. 4)**.

شكل (1): المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة

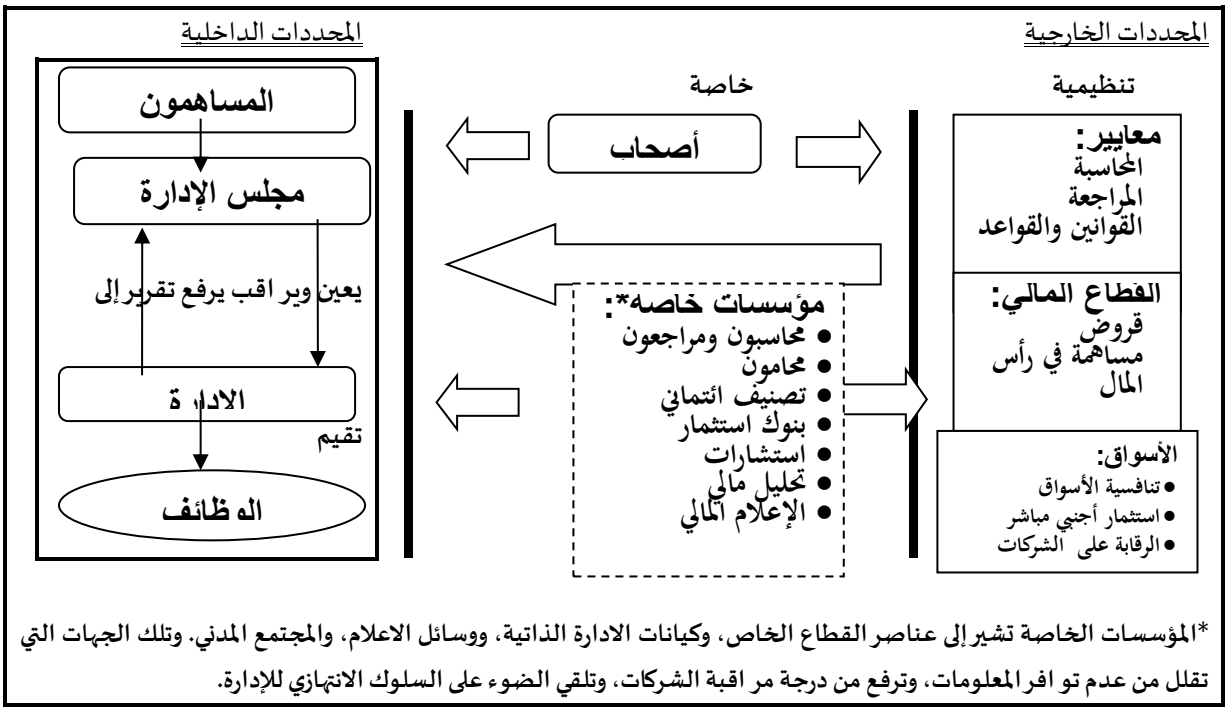

*المؤسسات الخاصة تشير إلى عناصر القطاع الخاص، وكيانات الادارة الذاتية، ووسائل الاعلام، والمجتمع المدني. وتلك الجهات التي تقلل من عدم تو افر المعلومات، وترفع من درجة مر اقبة الشركات، وتلقي الضوء على السلوك الانتهازي للإدارة.

Source :Iskander, M. and N. Chamlou. (2002). Corporate Governance: A Framework for Implementation. P: 122, Fig. 6.1. Published in: Globalization and Firm Competitiveness in the Middle East and North Africa Region, edited by: S. Fawzy. Washington: World Bank

ثالثا:معايير تطبيق الحوكمة في المؤسسات:ويتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 1999 إلا أن منظمة التعاون التعاون الاقتصادي والتنمية قامت بمراجعة هذه المعايير وعدلتها في العام 2004 فأصبحت بذلك ستة معايير بدلا من خمسة وتتمثل في **(عبدالرضا، 2016، صفحة 9)** :

- ✓ ضمان حماية حقوق المساهمين :وذلك بإتاحة المجال لنقل ملكية الأسهم واختيار مجلس الإدارة والحصول على العوائد والأرباح ومراجعة القوائم المالية وحقهم بالمشاركة في اتخاذ القرارات والإطلاع على السجلات بكل شفافية، وبما يضمن لهم ممارسة حقوقهم كاملة.
- ✓ المساواة في المعاملة للمساهمين : وتعنى المساواة بين حملة الأسهم، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، والإطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين، وبالتالي إتاحة المجال للمساهمين للحصول على تعويض فعلي عند المساس بحقوقهم. فإن الأشكال المختلفة للعقود بين الشركة من جهة وأطراف المصالح من جهة أخرى هي بمثابة حجر الأساس لتنظيم العلاقات التعاقدية بينهم بالقدر الذي يعمل على ضمان حقوق الطرفين.
- ✓ دور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات :ويقصد بذلك ضمان حقوقهم القانونية والتعويض في المساس بحقوقهم ، وبالتالي ضمان آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، ويجب هنا مراعاة التوازن في تشكيلة مجلس الإدارة بحيث تكون أغلبية مجلس الإدارة مستقلين لا تنفيذيين)
- ✓ الإفصاح والشفافية :ذلك أن عدم توافر الشفافية والإفصاح بشأن المعلومات والإجراءات الإدارية والمالية ذات الصلة سيؤدي إلى استغلال الموارد بشكل غير دقيق، ولذلك كان لابد من الإفصاح عن المعلومات الهامة والحسابات ذات الصلة بالمركز المالي والأداء وحقوق الملكية، على أن يتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بشكل دقيق صحيح وعادل لجميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير
- ✓ مسؤوليات مجلس الإدارة :وهو أمر في غاية الأهمية عندما يتعلق الأمر بهيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار الأعضاء وتحديد مهامه الأساسية ودوره فى الإشراف على الإدارة التنفيذية
- ✓ -ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات :ذلك أنه دون توافر إطار محكم واليات محددة

تسير آليات وقواعد العمل سيبقى الحديث عن حوكمة فاعلة مجرد تنظير يصعب قياس فاعليتها أو تطبيقها بالشكل المطلوب.

إلى جانب ذلك وضعت لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية في 1999 مجموعة من الإرشادات والتعليمات تتعلق بالحوكمة في المؤسسات المصرفية العالمية تتمثل في **(العيادي، 2015، صفحة 33)**:

- ✓ وضع مواثيق شرف بين الشركات لتحقيق وتطبيق التصرفات الجيدة بين هذه الشركات.
- ✓ وضع إستراتيجية للشركة بمساهمة ومشاركة الأفراد فيها.
- ✓ تحديد وتوزيع المسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار بين أفراد المجلس.
- ✓ إيجاد نظام يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة.
- ✓ إيجاد صيغ وآليات تبين نوع وشكل التعاون بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات.
- ✓ إيجاد نوع من المراقبة لمراكز المخاطر مثل كبار المساهمين والإدارة العليا .

رابعاً: الحاجة إلى الحوكمة:ظهرت الحاجة إلى الحوكمة خلال العقود القليلة الماضية نتيجة لما يلي:

- ✓ الانهيارات الاقتصادية والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين.
- ✓ الانهيارات المالية والمحاسبية في الاقتصاد الأمريكي خلال السنوات الأخيرة مما جعل الكونغرس الأمريكي يصدر قانون Sarbanes-Oxley في 2002/7/30 وقد وافقت على تطبيقه لجنة البورصة في 2002/8/27 وقد تضمن هذا القانون مقومات الحوكمة في الولايات المتحدة وأهمها:
  - ➢ مساءلة عناصر إدارة الشركة عما ترتكبه من مخالفات.
  - ➢ استقلال لجان المراجعة بكامل أعضائها.

- تعزيز استقلال المراجع الخارجي.
- تعزيز دور مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات المساهمة.

- ✓ تحول العديد من دول العالم من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يعتمد على القطاع الخاص لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومتواصلة وبشكل خاص من خلال تكوين شركات المساهمة التي تطرح أسهمها على الاكتتاب العام للنهوض بمشروعات التنمية الكبيرة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة. ويتطلب ذلك تعميق انفصال الملكية عن الإدارة ومعالجة ضعف الرقابة على تصرفات الإدارة التنفيذية.
- ✓ تحرير الأسواق المالية وتزايد انتقال رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل كبير وبحث الشركات عن مصادر للتمويل بأقل تكلفة.

I.2- ماهية معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS

أولا: دو افع اعتماد معايير المحاسبة الدولية: يمكن توضيح دوافع اعتماد العمل على تنظيم المحاسبة دوليا فهناك عدة أسباب ساهمت بشكل فعال ومباشر في نشوء معايير المحاسبة الدولية فمن هذه الأسباب وجود اختلافات تتعلق بالمسميات أو بالمعالجات، ويتعدى ذلك إلى عدم وجود إجابات قاطعة للكثير من المشكلات التي تواجه المحاسبين، وحتى تتمكن الشركات من الانفتاح على الأسواق العالمية وتمكينها من إدراج أسهمها في البورصات العالمية . وتتمثل هذه الأسباب في التالي (بن-طاهر، 2014، صفحة 68):

1.الحاجة إلى تطوير علم المحاسبة:نظرا لكون علم المحاسبة يقوم على مجموعة من الفروض والمفاهيم والمبادئ والقواعد والسياسات والتقاليد والأعراف المحاسبية مما أدى إلى تعدد التعريفات والمفاهيم والتناقض بين المبادئ .

2. العولمة:بدأت ظاهرة العولمة مع تعاظم القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات، والتي مثلت سلطة هذه العولمة دون أن تعلن عن هويتها أو ولاءاتها، وهذه الشركات غير خاضعة لمسؤولية معينة لأنها لا تمثل السلطة الرسمية لأية أمة من الأمم، كما أنه وتماشيا مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزيد من الاستثمارات الخارجية فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسين المعايير الدولية القائمة وإصدار معايير جديدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال. وبالتالي فإن العولمة والأخذ بمفاهيم اقتصاد السوق وإزالة الحواجز أمام حركة السلع والخدمات والاستثمارات والأفراد وما رافق ذلك من تطور في عمل الأسواق المالية، تنعكس على مهنة المحاسبة لتتلاءم مع المتغيرات في الاقتصاد العالمي والتي أظهرت قصور البيانات المالية عن إظهار الأوضاع المالية وفقا للحقائق الاقتصادية المستجدة **(نسمان، 2008، الصفحات 19-21)**.

3-اختلاف المسميات والتناقضات بين المبادئ والسياسات المحاسبية: نظام القيد المزدوج يطلق عليه مبدأ أو نظرية أو طريقة، يعرف البعض مفهوم الاستمرارية على أن الوحدة المحاسبية سوف تبقى في مزاولة نشاطها والبعض الأخر يرى أن حياة الشركة أطول من أي أصل فيها، في حين أن هناك تفسير ثالث يرى أنها استمرار لنمط الملكية القائم لرأس المال أو الشكل القانوني للشركة. وكذا مواعيد التقارير الاتفاق بين المحاسبين على إعداد التقارير الدورية،ولكن هم يختلفون حول الفترة المحاسبية المرحلية،تعارض بين سياسة الحيطة والحذر وبين استخدام التكلفة كأساس لتقويم الأصول، المخزون وطرق استهلاك عدم توفر معالجات موحدة للكثير من الأحداث المتشابهة مثل تعدد المعالجات لتسعير الأصول الثابتة **(شاهين، 2003، صفحة 10)**.

ثانيا :عموميات حول معايير المحاسبة الدولية: إن هيئة معايير المحاسبة الدولية IASC كان هدفها الأساسي إصدار معايير تعالج مختلف المشكلات المحاسبية التي يعاني منها التطبيق في تلك المرحلة مع قابلية التعديل أو حتى الإلغاء كلما تطلب الأمر ذلك.

1.أهداف معايير المحاسبة الدولية:إن المعايير المحاسبية هي الإجراءات المحاسبية و القاعدة التي تغطي تفاصيل حالات معينة كما أكدا على ضرورة أن تكون المعايير المحاسبية متماسكة و منظمة و منضبطة. من خلال تحليل الآراء السابقة التي حاولت تعريف المعيار المحاسبي يتضح أنها لا تمثل في جوهرها اتجاهات مختلفة بقدر ما تمثل في مجموعها آراء متكاملة تهدف في مجملها إلى تحقيق ما يلي :

- ✓ المعيار مرشد أساسي أو بيان كتابي يتضمن طريقة أو أكثر لمعالجة عملية محاسبية معينة.
- ✓ يساعد المعيار في إرشاد و تقييم التطبيق للتوصل إلى معلومات محاسبية مفيدة للمستخدم.
- ✓ المعيار يمثل أحكاما تتعلق بعنصر معين من القائم المالية أو نوع معين من العمليات و المشاكل المحاسبية.

- ✓ يركز على القياس و التقرير المحاسبي بهدف رفع كفاءة الوظيفة المحاسبية.
- ✓ يتم إصداره من طرف جهاز أو هيئة حكومية حتى الاعتراف و القبول به .

2.أهمية المعايير المحاسبية وأسباب تعددها: حظي موضوع المعايير المحاسبية باهتمام كبير من قبل مفكري المحاسبة ، فهناك شبه اتفاق فيما بينهم على أهميتها و ضرورة وجودها ، و في هذا الصدد قدم الباحثون الكثير من المبررات التي تؤكد على أهمية المعايير المحاسبية و التي يمكن حصرها في النقاط التالية (الساكني، 2015، صفحة 12) :

- ✓ إن المعايير المحاسبية مدعومة منطقيا وتشير إلى نقاط التقاء المحاسبين حتى وان كانوا يعملون في وحدات اقتصادية مختلفة وبلدان مختلفة.
- ✓ تساهم المعايير المحاسبية في عملية ضبط و تنظيم الممارسة المحاسبية إذ يؤدي غياب المعايير المحاسبية إلى اللجوء إلى الاجتهاد الشخصي و ما قد يصاحب ذلك من عدم الموضوعية في اختيار السياسات المحاسبية المستخدمة.
- ✓ وجود إطار موضوعي من المعايير المحاسبية تحكم القياس و التوصيل يضمن تحقيق التوازن بين المصالح المختلفة لفئات متعددة من المستخدمين من ناحية و المصلحة العامة من ناحية أخرى.
- ✓ إن الاعتماد على المعايير المحاسبية له أهمية كبيرة و ضرورية في ظل قصور النظريات الحالية للمحاسبة بشأن معالجة تعدد البدائل المحاسبية على مستوى الوحدة الاقتصادية.
- ✓ إن وجود معايير محاسبية تساعد المهنيين و تحدد ردود أفعالهم في ظروف معينة و تعتبر كذلك خط دفاع عند وجود تدخلات أو إشرافات ن أطراف خارجية.

و منه من الصعب تحديد سبب وحيد مسئولا عن تعدد المعايير لأن التعددية هي محصلة لعدة عوامل اقتصادية واجتماعية و تكنولوجية و سياسية واكبت التطور المهني و الأكاديمي للمحاسبة.

ثالثا: عرض مختلف المعايير IAS/IFRS الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية: في 2001 كان التغيير في هيكلة هيئة معايير المحاسبة الدولية وأصبح مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB هو المسؤول عن إصدار المعايير ولكن بعدما كانت من الصيغة IAS أصبحت معايير إعداد التقارير المالية IFRS حيث تم إصدار 41 معيار من IAS بقي منها 28 معيارا فقط ساري المفعول (تم إلغاء 13 معيار) و17 من IFRS(إلى غاية 2019)،تعالج مختلف المواضيع والمشكلات المحاسبية من خلال الاعتراف،القياس،العرض والافصاح.

I.3- أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على حوكمة الشركات

أولا : علاقة حوكمة الشركات بالقياس والإفصاح المحاسبي

1.**علاقة الحوكمة بالمحاسبة:** ترتبط المحاسبة سواء على المستوى المهني أو المستوى النظري بالحوكمة ارتباطا وثيقا حيث تعتبر المحاسبة من أكثر المجالات العلمية والمهنية تأثيرا في أو تأثرا بمبادئ وإجراءات الحوكمة فلا يمكن لمبادئ الحوكمة أن تطبق بفاعلية وتؤتي ثمارها بدون دعم مهنة المحاسبة،كما أن مبادئ و إجراءات الحوكمة تلعب دورا كبيرا في مجال تطوير مهنة المحاسبة كما يلي **(الأضم، 2014، صفحة 33):**

أ.ضرورة أن تلعب وظيفة المحاسبة دورا بارزا في دراسة ظاهرة الحوكمة ضمن دائرة الدراسات المحاسبية، ومن خلال مخرجات هذه الوظيفة يمكن قياس وتقرير نتائج أعمال الشركة،وتحقيق التوصيل الفعال لهذه النتائج إلى كافة الأطراف المستفيدة منها سواء الخارجية أو الداخلية، وبشكل عادل ومتوازن وهذا في النهاية يحقق متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة.

ب. يرى المحاسبون أن تطبيق ظاهرة الحوكمة سيؤثر على درجة ومستوى الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية للشركة، وهذا تأكيد على أن الإفصاح والشفافية وظاهرة الحوكمة وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما في الآخر ويتأثر به، فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة لعمل الشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المحاسبية والمالية.

ت. إن قوة الحوكمة تؤثر على تطوير إستراتيجية التدقيق، فمن خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال وتبني منظور استراتيجي قوي تتأكد فعالية الرقابة، وبالتالي ينخفض خطر الرقابة،الأمر الذي يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة التدقيق وبالتالي يمكن التأثير في طبيعة وتوقيت ونطاق التدقيق.

2.مدي تأثير قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي:تعد وظيفة الإفصاح المحاسبي أحد الوظائف الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات ا لمهمة والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم والتقارير المالية وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة وقوانين الشركات .كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية و الجهات الأكاديمية البحثية عالميا ومحليا،ولازال كتاب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة وعدالة واكتمال الإفصاح المحاسبي وتعزيز الأداء والشفافية .

إن تطبيق قواعد حوكمة الشركات أصبح ت مطلبا ضرورياً، من أجل إسهام في إنجاح ونمو سوق المال بما يعود على تنمية الاستثمار، ولذا فإن دور الجهات الرقابية المسئولة عن الشركات المساهمة والمؤسسات الاقتصادية بكافة أشكالها يجب أن يتعدى الالتزام بتطبيق مواد أنظمة قوانين الشركات التي تقوم بها مجالس إدارة الشركات إلى تقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تعمل على توفير الآلية التي تضمن سير عمل الشركات على وجه أفضل ، ولاشك أن توفير هذه القواعد يجب أن يتم من قبل عدد من الجهات الرسمية وجهات القطاع الخاص كالغرف التجارية والتي من شأنه ا أن تعمل على تعزيز وتفعيل تطبيق قواعد حوكمة الشركات الذي أصبح م طلباًً ضرورياً، وذلك للمساهمة في تدعيم الثقة في الشركات والمؤسسات من خلال تبني المبادئ والقواعد الدولية الخاصة بأفضل الممارسات لضمان الوصول لأفضل الأداء الإداري و المالي في الشركات علاوة على تعزيز مبد أ الشفافية والمساءلة اللازمين لضمان حماية حقوق المساهمين،إن قوة حوكمة الشركات تتطلب إيجاد الأنظمة والقوانين ومتطلبات نظام الشركات والمعايير المهنية الصادرة من جهة وبين مجالس إدارات الشركات ولجان المراجعة من جهة أخري كما يجب أن تقوم الشركة بتوفير الشفافية و الإفصاح وتزويد المستثمرين والجمهور بكافة المعلومات الضرورية التي يحتاجها المستثمر في اتخاذ قراره الاستثماري.(**Cormier, 2013, p. 7**)

كذلك وجوب تصميم الإفصاح بما يضمن تحسين نوعية القوائم المالية المعروضة باستخدام معايير المحاسبة الدولية وكذلك متطلبات عملية بخصوص موضوعات معينة مثل :الجوهرية وفرضية استمرار المنشأة واختيار السياسات المحاسبية عندما لا يكون هناك معيار ثابت وعرض المعلومات للمقارنة.

ومما سبق يتضح أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من توافر المعلومات المالية وغير المالية) .الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة (لكافة المتعاملين في السوق في وقت واحد وبالشكل الذي يساهم في اتخاذ قرارات الاستثمار ويشمل أيضاً الإفصاح بشكل عام عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية وأداء الشركة وهيكل الملكية وفقاً لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو المحلية المطبقة.

3. **الأبعاد المحاسبية للحوكمة وعلاقتها بجودة الأرباح** :يمكن تحديد الأبعاد المحاسبية لحوكمة الشركات فيما يلي **(الأضم، 2014، صفحة 33):**

أ. **المساءلة والرقابة المحاسبية:** أشار تقرير لجنة الصادر عام Cadbury 1992 بأن يقوم المساهمون بمساءلة مجلس الإدارة، وكل منهما له دوره في تفعيل تلك المسألة، فمجلس الإدارة يقوم بدوره في توفير البيانات الجيدة للمساهمين، وعلى المساهمين القيام بدورهم في إبداء رغبتهم في ممارسة مسئوليتهم كملاك بالإضافة إلى ذلك أشار تقرير بنك كريدي ليونيه في القسم الرابع منه والذي يحمل عنوان المحاسبة عن المسئولية بأن دور مجلس الإدارة إشرافي أكثر منه تنفيذي،و إلى قدرة أعضاء مجلس الإدارة علي القيام بتدقيق فعال، كما أشار في القسم الخامس منه والذي يحمل عنوان المسئولية، إلى ضرورة وضع آليات تسمح بتوقيع عقاب على الموظفين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إذا لزم الأمر ذلك .

كما أن تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الصادر عام 1999 ، أشار في المبدأ الخاص بمسئوليات مجلس الإدارة، إلى ضرورة المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة وكذلك مساءلة مجلس الإدارة من قبل المساهمين .يضاف إلى ذلك أن المعايير التي وضعتها بورصة نيويورك للأوراق المالية عام2003 والخاصة بحوكمة الشركات، أشارت إلى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في جميع القرارات الأساسية للشركة.

ب. **الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة والتدقيق:** لقد تم الأخذ بالكثير من الإجراءات لتسهيل تطبيق الحوكمة والتي كان منها إصدار الكثير من معايير المحاسبة الدولية .كما أن تطبيق الحوكمة يحد من الفلسفة الواقعية واستخدام نظرية الوكالة التي تشجع حركة الإدارة في اختيار السياسة المحاسبية، وبالتالي فالحوكمة تعارض الاتجاه نحو الالتزام بمعايير محاسبية محددة، وتساعد في حسم مشكلة إساءة استخدام المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق.

ثانيا:حوكمة الشركات والمعايير الدولية للإبلاغ المالي :في أستراليا مثلا، وهي دولة مصنفة بحماية قوية للمستثمر والقوانين الفعالة ، واستخدام دراسة طولية تغطي ما قبل المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية وفي فترات ما بعد المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية خلال الفترة من 1990 إلى 2008 ،وجد تشالمرز وآخرون (2011) زيادة في أهمية قيمة الأرباح بعد نشر المعايير الدولية للإبلاغ المالي. تشير دراستهم إلى أن تأثير المعلومات المالية المستندة إلى المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الأسواق المالية قد يكون مدفوعًا ببلد ما المؤسسات فيما يتعلق بحماية المستثمرين وإنفاذهم ، كلا البعدين الأساسيين التقارير المالية عالية الجودة. علاوة على ذلك ، يتيح استخدام معلومات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للشركات تحسين تغطيتها من قبل المحللين الماليين الأجانب وكذلك دقة التنبؤات ،خاصة في البلدان التي تتمتع بحماية عالية للمستثمرين وبالتالي لوحظ زيادة في أهمية أسواق الأسهم للشركات التي تتبعها المحللون بدرجة كبيرة**(Baht, 2008, p. 12)** . وبالتالي بشكل عام الأدلة فيما يتعلق بتأثير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على التقارير المالية أهمية مشروطة، تشانغ وشون (2009) يريان بأن مرور قانون سارابانيس أوكسلي يمثل بداية الإلزام للشركات لتكوين لجنة التدقيق وغيرها من معلومات حوكمة الشركات، فإنهم يفترضون أن يحسن فعالية لجنة التدقيق المستقلة وغيرها وظائف حوكمة الشركات في مراقبة جودة أرباح الأجانب المدرجة في قائمة الشركات.

II - الطريقة والأدوات : دراسة حالة لتأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS في حوكمة بنك باريبا الفرنسي

أولا:تقديم بنك باريبا Bnp-ParisBas: هو بنك فرنسي من بين أهم البنوك الأوروبية متواجد في 72 دولة عبر العالم يضم 202000 متعامل ،يقدم منتجات بنكية متطورة ،بلغ رقم أعماله 42156 مليون أورو سنة 2018،أما الأرباح فبلغت 11933 مليون أورو، بينما بلغت نسبة مردودية رأس المال 8,2%. سعر السهم في بورصة باريس(CAC40) حوالي 32 أورو ،القيمة الاسمية للسهم2أورو.

ثانيا : عرض مختلف القوائم المالية والتي تهص السنة المنتهية في 2018/12/31 : تم عرض البيانات المالية الموحدة لمجموعة BNP Paribas Groupللسنتين الماليتين 2018 و 2017. وفقًا للمادة 20.1 من الملحقا من نشرة اللائحة الأوروبية (لائحة الاتحاد الأوروبي 2004/809) ، تم تحديد أنه يمكن الرجوع إلى السنة المالية 2016 في وثيقة التسجيل المودعة لدى سلطة الأسواق المالية في 6 مارس 2018 تحت الرقمD18-0104 ، عند تطبيق المعيارين الدوليين للتقارير المالية رقم 9 ورقم 15 قابلان للتطبيق بأثر رجعي اعتبارًا من 1جانفي 2018 ويوفران خيار عدم إعادة بيان الفترات المعروضة المقارنة،نظرًا لأن المجموعة قد اختارت هذا الخيار فإن البيانات المالية المقارنة لعام 2017 لم تتم إعادة بيانها لهذه التغييرات في الطريقة،ومع ذلك تم إجراء تغييرات في العرض على هذه المقارنات لعرض الأصول والخصوم المتعلقة بشكل منفصل ومواءمة عناوين العناوين مع تلك الواردة في المعيار IFRS9 **(BNPParibas, 2018, p. 152).**

1.الميزانية:تظهر جانبي الأصول والخصوم مع إظهار الأثر الرجعي لتطبيق المعيارين رقم 9 و 15**(أنظر الملحق رقم1)**،حيث في بداية ونهاية 2018 تم تطبيق المعيارين أما نهاية 2017 طبق المعيار الملغى IAS 39 وبالتالي تتغير طريقة العرض والإفصاح وخاصة القياس لبعض عناصر الميزانية ومنه المعلومة المتحصل عليها فعلى سبيل المثال نجد حساب سندات الديون في الأصول تغيرت قيمتها من 110881 مليون أورو في 2017/12/31 إلى 53942 مليون أورو في 2018/1/1 أي نقصان ب56939 مليون أورو في نفس اللحظة راجع إلى إعادة تقييم باستخدام معيارين مختلفين،ونفس الحال بالنسبة لحساب أدوات رأس المال من 6928 مليون أورو إلى 2330 مليون أورو ، عليه تغير مجموع الأصول من 1952166 مليون أور والى 1949778 مليون أورو، ونفس الحال لبعض عناصر الخصوم أدت إلى تغير مجموع الخصوم بنفس القيم خاصة حساب راس المال والاحتياطات من 91026 مليون أورو الى 89880 مليون أورو.

2.جدول حسابات النتائج : والذي يظهر حسابات التسيير من نواتج وأعباء**(أنظر الملحق رقم2)** حيث لم تتأثر هذه الحسابات كثيرا بحكم أنها تخص دورة الاستغلال وتقيم بقيمها الحقيقية ولكن تأثرها يكون بسبب عناصر ا لأصول أو الخصوم التي سببتها.

3.قائمة التدفقات النقدية: والتي تظهر أنواع التدفقات لمختلف الأنشطة تشغيلية وتمويلية واستثمارية**(أنظر الملحق رقم 3)**،ونفس الحال لا تتأثر بتطبيق المعايير المختلفة لأن التدفقات تسجل بقيمها الحقيقية عند حدوثها.

4.جدول التغيرات في حقوق الملكية: تظهر مختلف التغيرات التي تحدث في حسابات حقوق الملكية**(أنظر الملحق رقم 4)**، هذه القائمة تتأثر بتطبيق المعايير من خاصة وأن امتدادها كان منذ 2016 لمعالجة جزء من الأرباح التي لم توزع، حيث تم إدراج داخل القائمة (السطرين 16 و17تحت عنوان أثر تطبيق المعيار IFRS9او IFRS15على الترتيب) حيث كان التأثير في حساب الاحتياطات غير الموزعة حيث تغير مبلغ الوضعية في 2017/12/31 من 63562 مليون أورو الى 62416 مليون أورو للوضعية في 2018/1/1 أي بفارق 1146 مليون أورو (مقسمة 1122 مليون أورو بسبب تطبيق IFRS9 و24 مليون أورو بتطبيق IFRS15).

ثالثا:إيضاحات تطبيق بعض المعايير : تكون في شكل ملاحظات مرقمة تدريجيا وسوف نركز على الملاحظات التي تضمنت تبيان أثر تطبيق المعايير على القوائم المالية والإفصاح المحاسبي للبنك

1.السياسات المحاسبية : توضح فيها طرق التقييم أو القياس المعتمدة عند إعداد القوائم المالية **(BNPParibas, 2018, p. 152)**:

أ.المعايير المحاسبية المطبقةBNP Paribas Group البيانات المالية الموحدة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (الدولية معايير التقارير المالية - المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، بصيغتها المعتمدة داخل الاتحاد الأوروبي.على هذا النحو فإن بعض أحكام تم استبعاد معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلق بمحاسبة التحوط ، وبعض النصوص الحديثة لم تكن بعد موضوع اعتماد. معلومات عن طبيعة ومدى المخاطر التي تنطوي عليها الأدوات المالية المطلوبة بموجب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 7 "الأدوات المالية:الإفصاحات "وعقود التأمين المطلوبة بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية 4" عقود التأمين" والمعلومات عن الأموال الخاصة المتطلبات التنظيمية بموجب معيار المحاسبة الدولي 1 "عرض البيانات المالية"،هذه المعلومات التي تشكل جزءًا لا يتجزأ من الملاحظات المرفقة بالبيانات المالية الموحدة لمجموعة BNP Paribas Group مغطاة من قبل المدققون القانونيون على البيانات المالية ويتم تحديدهم في تقرير الإدارة عن طريق كلمة "مدققة." المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الأدوات المالية" والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 15 "الإيرادات من الأنشطة العادية من العقود مع العملاء"منذ 1 جانفي 2018 تطبق المجموعة:

- ✓ المعيار الدولي للتقارير المالية 9 "الأدوات المالية" وتعديل المعيار الدولي للتقارير المالية 9:"شرط السداد المبكر ينص على التعويض "سلبية" التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي على التوالي في 22نوفمبر 2016 و 22 مارس 2018،يحل المعيار الدولي للتقارير المالية 9 محل معيار المحاسبة الدولي 39 "الأدوات المالية: المحاسبة والتقييمات المتعلقة بالتصنيف والتقييم الأدوات المالية. يضع مبادئ جديدة في تصنيف وتقييم الأدوات المالية(المرحلة 1) ،انخفاض قيمة مخاطر الائتمان للأدوات يمثل الدين بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة السوقية لكل حقوق الملكية والالتزامات والضمانات البيانات المالية،ذمم تجارية وعقود دائنة الأصول العقد (المرحلة 2) وكذلك التغطية العامة أو التغطية الجزئية (المرحلة 3)، عدل المعيار الأحكام المتعلقة بمخاطر الائتمان الخاصة والديون المرشحة بالقيمة العادلة من خلال خيار الدخل، فيما يتعلق بمحاسبة التحوط (التحوط الجزئي)اختارت المجموعة الخيار الذي يوفره المعيار للحفاظ على أحكام معيار المحاسبة الدولي 39 للمحاسبة،لا يتناول المعيار الدولي للتقارير المالية 9 صراحة تحوط القيمة مخاطر أسعار الفائدة على محفظة الأصول أو الخصوم المالية .
- ✓ تعديل المعيار الدولي للتقارير المالية 4 "عقود التأمين" بعنوان "التطبيق" المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9 : الأدوات المالية وعقود التأمين الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 4 الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في 3 نوفمبر 2017.هذا التعديل يعطي الكيانات التي تمارس أساسا أنشطة التأمين إمكانية التأجيل حتى 1 جانفي 2021 تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 9،هذا التقرير يسمح الكيانات التي تشعر بالقلق لمواصلة تقديم البيانات المالية الخاصة بهم وفقا معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الحالي،هذا الإعفاء المؤقت من المعيار الدولي للتقارير المالية 9 مقيد بالمجموعات الذين تكون أنشطتهم التأمينية سائدة في التعديل تم تمديد IASB لتشمل كيانات التأمين على النحو المحدد في التوجيه EC 87/2002 في إطار اعتماد من قبل الاتحاد الأوروبي،هذا الاحتمال مشروط لاسيما غياب التصرفات الداخلية للأدوات المالية بين كيانات التأمين والكيانات الأخرى للتكتل تطبق المجموعة هذا التعديل على جميع كياناتها التأمين ، بما في ذلك الأموال في إطار هذا النشاط ، والتي سيطبق بالتالي معيار المحاسبة الدولي 39 "الأدوات المالية: المحاسبة والتقييم "حتى 31 ديسمبر 2020.
- ✓ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 15 "الإيرادات من العقود عقود مع العملاء التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في 22سبتمبر 2016. يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رقم 15 خيار عدم إعادة التأكيد تمارين مقارنة .اختارت المجموعة هذا الخيار ، لم يتم إعادة بيان البيانات المالية المقارنة لعام 2017من هذه التغييرات في الطريقة.بدء نفاذ المعايير أو التعديلات الأخرى لم يكن إلزاميًا اعتبارًا من 1 يناير 2018 أي تأثير على الدول الأعضاء البيانات المالية للسنة المالية 2018. لم تتوقع المجموعة تطبيق المعايير الجديدة ، التعديلات والتفسيرات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي عندما التطبيق في 2018 اختياري ، باستثناء التعديل على المعيار الدولي للتقارير المالية 9"شرط السداد المبكر ينص على التعويض سلبية"

ب.المعايير الرئيسية الجديدة المنشورة:ولا ينطبق بعد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 موقع سيحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 "عقود الإيجار" ، المنشور في جانفي 2016 محل معيار المحاسبة الدولي 17"عقود الإيجار" والتفسيرات المتعلقة المحاسبة عن هذه العقود،التحدي الجديد للعقود يتضمن عقد الإيجار من ناحية تحديد الأصل ، ومن ناحية أخرى سيطرة المستأجر على الحق في استخدام هذه الأصول،من وجهة نظر المؤجر يجب أن يكون التأثير المتوقع محدودًا الأحكام المحتجزة تبقى دون تغيير جوهري فيما يتعلق بمعيار المحاسبة الدولي 17 الحالي،بالنسبة للمستأجر سيتطلب المعيار الاعتراف في الميزانية العامة للجميع عقود الإيجار في شكل حق الاستخدام على الأصل المستأجرة ، مسجلة في الأصول الثابتة وفي الاعتراف الالتزامات من المسؤولية المالية للإيجار وغيرها من المدفوعات لتنفيذ خلال فترة الإيجار.سيتم إطفاء حق الاستخدام خطيا والديون المالية الاكتوارية على مدى مدة عقد الإيجارات،هذا المعيار يحث بالتالي تغيير أساسا ل العقود التي تتفق مع تعريف المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 التشغيل أو الإيجار البسيط وعلى هذا النحو لم يؤد إلى تسجيل الميزانية العمومية للأصول المؤجرة. تم تبنيه من قبل الاتحاد الأوروبي في 31 أكتوبر 2017 ،المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 16 سوف تدخل حيز التنفيذ على أساس إلزامي لسنوات من 1جانفي 2019،كجزء من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية 16 ، قررت المجموعة لاختيار تطبيق طريقة استرداد مبسطة. معدل الخصم المطبق لحساب حق الاستخدام وخصم الإيجار هو نسبة الدين الهامشي في التاريخ التطبيق الأولي للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية 16على أساس المدة المتبقية من العقد في هذا التاريخ،الجزء الأكبر من عقود الإيجار المحددة هي عقود إيجار عقارية وإلى حد أقل استئجار المعدات الكمبيوتر والمصارف وتأجير السيارات. عقود الإيجار العقارات مخاوف إما الفروع التجارية للبنك التجزئة ، إما مباني المكاتب تحت المكاتب الرئيسية أو خصائص التشغيل في فرنسا أو في الخارج. الافتراضات الرئيسية المستخدمة من قبل المجموعة في تقييم الحقوق ديون الاستخدام والتأجير ستكون على النحو التالي:

- ✓ سوف تتوافق شروط عقد الإيجار مع الفترة غير القابلة للإلغاء للعقود مع استكمالها إذا لزم الأمر بخيارات التجديد التي تعتبر ممارستها من قبل المجموعة معينة بشكل معقول، في فرنسا فإن عقد الإيجار القياسي هو ما يسمى باتفاقية الإيجار التجاري "ثلاثة ، ستة ، تسعة"والتي تبلغ فترة التنفيذ الأساسية فيها تسع سنوات كحد أقصى مع فترة الثلاث سنوات الأولى ، غير القابلة للإلغاء متبوعة بسنتين فترات تجديد مدتها ثلاث سنوات اختيارية ؛
- ✓ سيتم تحديد معدلات الخصم المستخدمة لحساب رسوم الاستخدام ودين التأجير لكل أصل بناءً على نسبة الدين الهامشي في تاريخ التوقيع،ستستخدم المجموعة إعفاءات المحاسبة الدولية رقم 16 من العقود وهي العقود التي تبلغ مدتها 12 شهرًا أو أقل وتأجيرها بقيمة وحدة تسع أقل من أو تساوي 5000 يورو أو دولار باستثناء الضرائب،اختارت المجموعة عدم تطبيق الإعفاء من الاعتراف المبدئي بأصول الضريبة المؤجلة (IDA) والخصوم الضريبية المؤجلة (PDI) المنصوص عليها في الفقرتين 15 و 24 من معيار المحاسبة الدولي 12 "ضرائب الدخل "نتيجة لذلك سيتم الاعتراف بالتزامات الضرائب المؤجلة المنفصلة وأصول الضريبة المؤجلة كأرصدة في الميزانية العمومية لحقوق استخدام المرخص له والتزامات الإيجار على التوالي.

2.مبادئ توحيد الحسابات:

أ. نطاق التوحيد:تشتمل البيانات المالية الموحدة لـ BNP Paribas على كيانات خاضعة للسيطرة المشتركة وذات تأثير كبير بخلاف تلك التي يكون توحيدها ذا طبيعة ضئيلة بالنسبة لإعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة،يتم توحيد الشركة التابعة من التاريخ الذي تحصل فيه المجموعة يتم أيضًا إدراج الكيانات الخاضعة لسيطرة مؤقتة في البيانات المالية الموحدة حتى تاريخ بيعها.

ب. طرق التوحيد: من خلال النقاط التالية:

- ✓ **السيطرة الحصرية:** يتم دمج الشركات التي تسيطر عليها المجموعة من خلال التكامل عموما .تمارس المجموعة سيطرتها على شركة تابعة عندما تعرّضها علاقاتها مع المنشأة أو تؤهلها لعوائد متغيرة ولديها القدرة على التأثير على هذه العائدات بسبب سلطتها على الأخير.
- ✓ **السيطرة المشتركة:**عندما تتابع المجموعة نشاطًا مع أحد الشركاء أو أكثر وتتم مشاركة السيطرة بموجب اتفاقية تعاقدية تتطلب ذلك اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة ذات الصلة (تلك التي تؤثر بشكل كبير على أداء الكيان) بالإجماع ،تمارس المجموعة سيطرة مشتركة على النشاط.

- ✓ **التأثير الملحوظ**:الشركات تحت تأثير كبير أو الشركات الزميلة يتم محاسبتها بواسطة طريقة حقوق الملكية، التأثير البارز هو القدرة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية لأي كيان دون السيطرة عليه ويفترض أن المجموعة تحمل مباشرة أو بشكل غير مباشر 20 ٪ أو أكثر من حقوق التصويت في الكيان.

ج.تحويل العمليات بالعملة الصعبة:طريقة التسجيل والمحاسبة لمخاطر صرف العملات الأجنبية الملازمة للأصول والخصوم المتعلقة بالمعاملات بالعملة الأجنبية تعتمد المجموعة على الطبيعة النقدية أو غير النقدية لهذه الموجودات والمطلوبات.

- ✓ **الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملات الأجنبية**:يتم تحويل الأصول والخصوم النقدية المقومة بالعملات الأجنبية إلى العملة الوظيفية لكيان المجموعة المعني بسعر الإغلاق،يتم إدراج فروق صرف العملات الأجنبية في الربح أو الخسارة باستثناء فروق أسعار الصرف المتعلقة بالأدوات المالية المصنفة كتحوط للنتائج المستقبلية أو صافي تحوطات الاستثمار بالعملات الأجنبية التي يتم الاعتراف بها في هذه الحالة كحقوق ملكية الخاصة.
- ✓ **الأصول غير النقدية المقومة بالعملات الأجنبية**:قد يتم إدراج الأصول غير النقدية بالتكلفة التاريخية أو القيمة السوقية،يتم تقييم الأصول غير النقدية المقومة بعملات أجنبية في المقام الأول بسعر الصرف في يوم المعاملة ،أي تاريخ الاعتراف المبدئي بالأصل غير المتداول ,

رابعا:تطبيق مبادئ الحوكمة في البنك:تخضع حوكمة BNP Paribas للأنظمة المصرفية الفرنسية والأوروبية وكذلك المبادئ التوجيهية للسلطة المصرفية الأوروبية (EBA) وتخضع للإشراف الدائم من البنك المركزي الأوروبي(ECB) بموجب الآلية نظام مراقبة واحد(MSU)

1.مبادئ الحوكمة: وفقًا لاقتراح مجلس الإدارة المعتمد من اجتماع المساهمين في 24 ماي 2018 تم تعديل اللوائح الداخلية لشركة BNP Paribas SAلمراعاة مشكلات التحول الرئيسية داخل القطاع المصرفي من أجل ضمان فعالية الوعي والاستقرار ووضوح الحوكمة، وذلك من أجل مصلحة الشركة والمساهمين وقد تم رفع الحدود العمرية لرئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي إلى72 سنة لرئيس مجلس الإدارة و 65 سنة لرئيس مجلس الإدارة التنفيذي، على التوالي تمديد وظائف مجلس الإدارة لمدة سنة إضافية كما هو الحال بالنسبة لموظفي الشركات الآخرين سيوفر هذا التدبير إمكانية أكثر للتحضير للتحولات المستقبلية،تحدد اللوائح الداخلية لمجلس الإدارة مهام المجلس ولجانه المتخصصة ويتم تحديثه بشكل دوري ليتوافق مع القوانين واللوائح المعمول بها وأن يتكيف مع أفضل ممارسات حوكمة الشركات،تمت مراجعة القواعد الداخلية على نطاق واسع في عام 2015 لمراعاة أحكام التوجيه 36/2013 للاتحاد الأوروبي بشأن الوصول إلى نشاط المؤسسات الائتمانية والإشراف التحوطي لمؤسسات الائتمان والمؤسسات التجارية،في عام 2018 تمت مراجعة القواعد الإجرائية بشكل أكبر وتم تعويض الإجراءات الثلاثة الحالية بسياسة تتعلق بصلاحية أعضاء مجلس الإدارة ورؤساء المراكز الرئيسية ،تتماشى التعديلات المقترحة مع قانون Afep-Medef المنقح الصادر في جوان 2018 ، والمبادئ التوجيهية ل EBA بشأن الحوكمة الداخلية وتقييم قدرة أعضاء التوجيه والرقابة و أصحاب المناصب الرئيسية ، وعليه تصبح من المهام الرئيسية لمجلس الإدارة حوكمة المؤسسة والرقابة الداخلية لأنشطتها **(BNPParibas, 2018, p. 152)**.

2.لجنة الحوكمة والرقابة الداخلية للبنك تتألف لجنة الحوكمة والأخلاقيات والتعيينات والمسؤولية الاجتماعية للشركات من مدراء مستقلين لديهم خبرة في حوكمة الشركات ومجموعة من فرق الإدارة في الكيانات الدولية، البعض منهم من خلال نشاطهم المهني يهتمون بقضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات؛تتكون لجنة التعويضات من أعضاء مستقلين لديهم خبرة في أنظمة التعويض وممارسات السوق في هذا المجال ومدير ينتخب من قبل الموظفين،عضو لجنة المكافآت هو أيضًا عضو في لجنة الرقابة الداخلية والمخاطر والامتثال. من المرجح أن يفضل هذا التكوين عمل مجلس الإدارة بشأن مدى ملاءمة مبادئ المكافآت مع سياسة مخاطر BNP Paribas،لم يعترض البنك المركزي الأوروبي على تكوين مجلس الإدارة ولجانه المتخصصة.اللجنة مسؤولة عن مراقبة قضايا حوكمة الشركات مهمتها هي مساعدة مجلس الإدارة في تكييف حوكمة البنك وتقييم عمله.

3.اللجان المتخصصة التابعة لمجلس الإدارة:والتي تدرس المخاطر وسياسات المخاطر على مستوى المجموعة:

- ✓ لجنة الرقابة الداخلية والمخاطر والامتثال (CCIRC) ؛
- ✓ اللجنة المشتركة التي تجمع CCIRC ولجنة الحسابات.

تماشيا مع بيان الرغبة في المخاطرة للمجموعة ، تقدم الإدارة العامة إرشادات عامة في ثلاثة أبعاد رئيسية: المخاطر ورأس المال والسيولة من خلال الهيئات التالية المرتبطة باللجنة التنفيذية للمجموعة:

- ✓ **منتدى المخاطر**: يدرس جميع قضايا المخاطر التي تعتبر مهمة ويحدد القضايا التي تتطلب مزيدًا من التحليل أو قرارات المخاطر من قبل اللجان المختصة ؛
- ✓ **لجنة رأس المال**: تتحقق من صحة أهداف المجموعة فيما يتعلق بنسب الملاءة ومتطلبات استيعاب الخسارة بالإضافة إلى المسار نحو هذه الأهداف وإذا لزم الأمر يقترح خطط عمل للوصول إلى نسب الملاءة المستهدفة، تم تعيين لجنة رأس المال المختصة كهيئة للإدارة العامة المختصة فيما يتعلق بنماذج مخاطر الائتمان والتشغيل الداخلية ، وهي على علم بالقرارات التي اتخذتها لجنة MARCo لجنة الموافقة والمراجعة النموذجية ؛
- ✓ **لجنة للمجموعة ALCo Groupe** :مسؤولة عن مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة وإدارة مخاطر الصرف الأجنبي الهيكلية للمجموعة ككل.

بالإضافة إلى ذلك تقوم لجنة الإشراف والمراقبة بالمجموعة(GSCC) بتجميع وظائف الرقابة المختلفة للمجموعة حول الإدارة العامة وتتناول قضايا المخاطر عبر جميع أبعاد المخاطر التي قد تتعرض لها المجموعة.

أ.وظائف الرقابة:إدارة المخاطر متأصلة في الأعمال المصرفية وهي واحدة من أسس عمليات مجموعة BNP Paribas Group لدى البنك نظام تحكم داخلي يغطي جميع أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها المجموعة ، ويتم تنظيمها حول ثلاثة خطوط دفاع :

- ✓ في خط الدفاع الأمامي الرقابة الداخلية هي عمل كل موظف،ورؤساء الأنشطة التشغيلية مسؤولون عن إنشاء وتشغيل نظام لتحديد المخاطر وتقييمها وإدارتها وفقًا للمعايير التي تحددها الوظائف التي تمارس رقابة مستقلة .
- ✓ وظائف التحكم الرئيسية والتي توفر خط الدفاع الثاني ، هي وظائف الامتثال ،المخاطر والقانونية،يقدم المديرون تقاريرهم مباشرة إلى المدير التنفيذي ويقدمون تقارير عن أداء واجباتهم إلى مجلس الإدارة .
- ✓ المفتشية العامة المستوى الثالث من الدفاع المسؤول عن الرقابة الدورية.

ب.مبادئ القيادة في المجموعة التأسيسية: تتميز مجموعة BNP Paribas بثقافة قوية من إدارة المخاطر والامتثال،اختارت الإدارة العامة إدراج ثقافة المخاطر هذه في ثلاثة عناصر مؤسسية:

- ✓ **قواعد القيادة**:في عام 2016 اعتمدت المجموعة مدونة قواعد قيادة جديدة تنطبق على جميع الموظفين وتهدف إلى تحديد قواعد السلوك ضمن القيم التي تلهم المجموعة،تشير قواعد القيادة على سبيل المثال إلى أن حماية المجموعة مضمونة من خلال قدرة الموظفين على تحمل المخاطر بمسؤولية في إطار رقابة صارمة .تضع قواعد السلوك أيضًا قواعد لاحترام مصالح العملاء والأمن المالي وسلامة السوق والأخلاقيات.
- ✓ **ميثاق المسؤولية**:قامت الإدارة العامة بإضفاء الطابع الرسمي على ميثاق المسؤولية استنادًا إلى القيم BNP Paribas") ("Way، ومبادئ الإدارة ومدونة قواعد القيادة للمجموعة،إذ ترى المجموعة أن السيطرة عن كثب على المخاطر هي مسؤولية كل من عملائها والنظام المالي ككل، لذلك يتم تحديد التزامات المجموعة في أعقاب عملية جماعية ومتناقضة ، بناءً على ثقافة مخاطر مشتركة قوية على جميع مستويات البنك.
- ✓ **مهمة والتزامات المجموعة**: تتمثل مهمة BNP Paribas في تعزيز الاقتصاد وتقديم المشورة لعملائها بطريقة أخلاقية من خلال مرافقتهم في مشاريعهم ، استثماراتهم وإدارة مدخراتهم .من خلال أنشطتها ، تريد BNP Paribas أن يكون لها تأثير إيجابي على أصحاب المصلحة والمجتمع وأن تكون من بين الجهات الفاعلة الأكثر قيمة في القطاع، من بين التزامات البنك تمويل الاقتصاد بطريقة أخلاقية على وجه الخصوص الالتزام بتحسين الاقتصاد بطريقة أخلاقية وخاصة الالتزامات بتطبيق أفضل المعايير الأخلاقية وإدارة المخاطر البيئية بشكل صارم والقضايا الاجتماعية والحوكمة.

ج. نشر ثقافة إدارة المخاطر:إن إدارة المخاطر الصارمة منصوص عليها في مبادئ BNP Paribas، والتي وضعت دائمًا ثقافة إدارة المخاطر والسيطرة عليها في قمة أولوياتها.قدم BNP Paribas أكاديمية المخاطر وهي مبادرة شاملة للمجموعة مما منحها الهدف المتمثل في نشر أفضل لممارسات إدارة المخاطر.

د.اختبارات مواجهة المخاطر:من أجل الاستفادة من المراقبة وإدارة المخاطر الديناميكية طورت المجموعة نظامًا لاختبارات المقاومة،يعد نظام اختبار المقاومة جزءًا لا يتجزأ من نظام إدارة المخاطر والإدارة المالية ،مع إتباع نهج ثلاثي لإدارة المخاطر والتخطيط للاحتياجات التنظيمية والسيولة ، وتحسين نشر هذه الموارد داخل المجموعة ، وخاصة في إطار عمليات ICAAP و ILAAP للمجموعة وكياناتها الرئيسية،اختبارات المقاومة هي من نوعين:

- ✓ **اختبارات المقاومة التنظيمية:** هذه هي اختبارات التحمل المطلوبة أساسًا من قبل البنك المركزي الأوروبي أو أي مشرف آخر،في عام 2018 أجرى البنك المركزي الأوروبي تدريبات لاختبار الإجهاد شملت 48 من أكبر البنوك الأوروبية.
- ✓ **اختبارات المقاومة الداخلي**:إن أهميتها هي تخطيط ومراقبة المخاطر سواء كانت ائتمانية أو سوقية أو طرف مقابل أو تشغيلي أو نشاط أو سيولة وتساهم نتائج اختبارات المقاومة المتقاطعة في صياغة الرغبة في المخاطرة لدى البنك والقياس الدوري لملف المخاطر الخاص به ،يتم تقديمها بشكل دوري إلى الإدارة العامة للمجموعة ولجنة الرقابة الداخلية.

4.تنفيذ قواعد الحوكمة في البنك:أنشأ نظام الحوكمة في البنك مع مسؤوليات مشتركة بين المجموعة والكيانات التشغيلية ، من أجل تعزيز التكامل التشغيلي ،في فبراير 2017 قررت المجموعة إطلاق برنامج لاختبار مواجهة المخاطر والتخطيط الموسع STEP والذي يخدم المجموعة بالإضافة إلى فروعها وخطوط أعمالها، الهدف من البرنامج هو الاستمرار في الاستجابة بفعالية لاختبارات المواجهة التنظيمية المختلفة ،مثل اختبار البنك المركزي الأوروبي الذي تم إجراؤه في عام 2018، تطوير ممارسات اختبار المقاومة الداخلية اللازمة لإدارة المخاطر والتخطيط المناسبين لموارد المجموعة. فريق STFS مسؤول بشكل خاص عن:

- ✓ تحديد وتنفيذ بنية المجموعة المستهدفة لاختبار الإجهاد من خلال تغطية القضايا التنظيمية وأنظمة المعلومات والحوكمة المرتبطة بها .
- ✓ إجراء جميع تمارين اختبارات الضغط للمجموعة ،بالاعتماد بشكل خاص على الفرق الموجودة داخل المخاطر المالية .
- ✓ دعم مبادرات اختبار الإجهاد التي تقوم بها أعمال المجموعة والكيانات القانونية للمجموعة لضمان الاتساق العام .
- ✓ إدارة الملخص المالي للمجموعة .

خامسا:معايير المحاسبة الدولية المطبقة في البنك وتأثيرها على حوكمته:" إن شعار البنك هو"الحوكمة الرشيدة هو شرط أساسي لضمان نجاح نهج المسؤولية الاجتماعية فهو يروج لإستراتيجية طويلة الأجل ويضمن ملكية النهج على جميع مستويات الشركة" وعليه فان تطبيق البنك لمعايير المحاسبة الدولية كلما كان تعديل أو صدور معيار جديد دليل على سعيه المستمر للحصول على معلومات مالية ذات جودة عالية تخدم كل مستخدميها وهو ما حصل مع المعيارين ifrs9 و ifrs15 اللذان أثرا مباشرة في إعداد القوائم المالية للبنك بحكم امتلاكه وتعامله الكبير بالأدوات المالية الأساسية والمشتقات المالية ومن هلال قائمة الميزانية فقط يظهر البنك كنوع من الإفصاح على أنه تم إعدادها بتطبيق متطلبات المعيارين ، والهدف طبعا الالتزام بالتطبيق وعرض أحسن لقوائمها ومنه معلومات ذات جودة عالية. يتمثل الركن الثالث لاتفاقية بازل بشأن انضباط السوق في إثراء الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال (الركن 1) وعملية الإشراف التحوطي (الركن 2) مع مجموعة من البيانات التي تنمي التواصل المالي،يقدم الفصل 5 من التقرير المالي المعلومات المتعلقة بمخاطر مجموعة BNP Paribas وهو بذلك يستجيب:

- ✓ متطلبات الجزء الثامن من لائحة الاتحاد الأوروبي رقم 2013/575 المؤرخ 26 يونيو 2013 بشأن متطلبات الأموال المطبقة المؤسسات الائتمانية وشركات الاستثمار التي تطبق على BNP Paribas على أساس موحد
- ✓ متطلبات المعايير المحاسبية المتعلقة بطبيعة المخاطر ومداها أي بعض المعلومات المطلوبة حسب المعايير يتم تضمين المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 والمعيار رقم 4 والمعيار رقم 1 وتغطيه برأي المدققين القانونيين بشأن البيانات المالية الموحدة .يتم تحديد هذه المعلومات بالكلمة "مدققة" ويجب قراءتها كجزء من الايضاحات على البيانات المالية الموحدة.

III- النتائج ومناقشتها : وبحكم أن مخرجات المحاسبة من معلومات وبيانات محاسبية يستغلها مختلف المستخدمين في اتخاذ قراراتهم ولعل إدارة المؤسسة من أول ,أهم مستخدمي هذه البيانات في تسيير وحوكمة مؤسساتهم بالاعتماد على هذه البيانات, وعليه ومن خلال الدراسة النظرية والتطبيقية نستنتج ما يلي:

- ✓ منذ صدور معايير المحاسبة IAS/IFRS وهي في تطور مستمر وتمثل أحسن الآراء والإرشادات التي توجه الممارسة المحاسبية .
- ✓ ينتج عن معايير المحاسبة معلومات وبيانات محاسبية ذات جودة عالية بحكم بحثها دوما على رفع درجة موثوقيتها.

- ✓ زيادة ومسارعة الدول إلى تطبيق معايير المحاسبة الدولية في سبيل تحسين أنظمتها المحاسبية من جهة، وتوافقها مع ممارسات دول العالم من جهة أخرى.
- ✓ استخدام بيانات ومعلومات ذات جودة عالية حتما سيؤدي إلى قرارات صائبة أو على الأقل تجنب المؤسسة بعض المخاطر التي قد تتعرض لها.
- ✓ إن حوكمة الشركات تكون ذات فعالية أكبر كلما اعتمدت على معطيات صحيحة ودقيقة وشاملة.
- ✓ إن تحقيق حاجيات مختلف مستخدمي القوائم بصفة عادلة وهو ما تهدف إليه معايير المحاسبة الدولية سوف يحافظ على مصالح مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة وهو أحد أهم أهداف حوكمة الشركات.
- ✓ يستخدم بنك باريبا الفرنسي تقنيات متطورة في حوكمته من خلال مجلس إدارته ومختلف اللجان المكونة بهدف مواجهة مختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك وذلك باستخدام المعلومات والبيانات المالية التي تصدرها المحاسبة، وبحكم تطبيق البنك لمعايير المحاسبة الدولية يتابع ويطبق كل ما هو جديد في هذه المعايير ويحترم ما جاء فيها من إرشادات تهدف دائما إلى تحسين تلك المخرجات وبالتالي رقابة جيدة وتحوط أحسن ضد المخاطر وهي أحد أهداف الحوكمة.

IV- الخلاصة : تهدف معايير المحاسبة الدولية إلى تحسين الممارسة المحاسبية سواء بالنسبة للدول ومنع المؤسسات التي تبنت المعايير مباشرة أو تلك التي تستنبط منها أو تتقارب معها فقط ، وما يميز هذه المعايير هي التعديل والتحسين المستمر مع ظهور معايير جديدة تناقش المشكلات المتجددة بحكم التطور المستمر والمتغير للاقتصاد المحيط الواسع للمحاسبة.

إن التطور والتجديد المستمر لمعايير المحاسبة الدولية يجعلها تعالج باستمرار المواضيع المحاسبية المتجددة والتي تظهر مع التطور المستمر للاقتصاد مما جعل الكثير من الدول تتبنى مباشرة هذه المعايير (يتعدى عددها حاليا 120 دولة) أو على الأقل تتقارب معها زهو حال الجزائر عند اعتمادها النظام المالي المحاسبي ولكن وقعت في إشكالية جموده بحكم صدوره بقانون فلزم عيها أن تراجع وتقيم هذا النظام بما يستجيب لهذه التغيرات في المعايير . إن استخدام معايير المحاسبة الدولية زاد من نوعية المعلومات والبيانات المالية والتي تستخدم في اتخاذ مختلف القرارات خاصة إدارة المؤسسة مما زاد من فعالية حوكمتها وتسييرها مما يعني إثبات صحة الفرضية الأولى لبحثنا ووجود علاقة ترابط مباشرة بين تطبيق معايير المحاسبة الدولية وحوكمة الشركات.

-الملاحق

الملحق رقم (1): الميزانية العامة لبنك باريبا BNP Paribas لسنة 2018

المبالغ بمليون أورو	الملاحظات	2018/12/31;IFRS13 ,IFRS9	2018/1/1; IFRS13 ,IFRS9	2017/12/31IAS 39
الأصول				
الصندوق والبنوك المركزية والأدوات المالية		185119	178433	178446
بالقيمة السوقية بالنتيجة	5a	121954	130326	122964
حافظة السندات	5a	183716	144948	143988
قروض وعمليات المعاشات	5a	232895	229896	229897
منتجات مالية مشتقة	5b	9810	13721	13723
أدوات مالية مشتقة للتغطية	5c	53838	53942	110881
سندات الديون	5c	2151	2330	6928
أدوات رؤوس الأموال الخاصة	5 e	19556	20356	20405
ديون وحقوق على مؤسسات الإقراض	5 e	765871	731176	735013
ديون وحقوق على الزبائن	5 e	75073	69426	15378
سندات الديون		2787	3064	3064
فارق إعادة التقييم لأصول الحافظة المغطاة	5i	232308	227712	227712
بسعر الفائدة	5k	7220	7368	6568
توظيفات أنشطة التأمين	5l	103346	92961	92875
أصول الضريبة المغطاة والمؤجلة	5m	5772	6221	6426
حساب التنظيم وأصول أخرى	5n	26652	25000	25000
مساهمات في مؤسسات مكافأة	5o	3783	3327	3327
تثبيتات مادية ومباني التوظيف	8c	8487	9571	9571
تثبيتات معنوية		498		
فارق الاقتناء				
أصول غير متداولة موجهة للتنازل				
مجموع الأصول		**2040836**	**1949778**	**1952166**
الديون				
بنوك مركزية		1354	1471	1471
حافظة السندات	5a	75189	67087	67087
ودائع وعمليات المعاشات	5a	204039	174645	174645
ديون ممثلة بسند	5a	54908	50490	50490
أدوات مالية مشتقة	5a	225804	227644	227644
أدوات مالية مشتقة للتغطية	5b	11677	15682	15682
ديون اتجاه مؤسسات الإقراض	5g	78915	76503	76503
ديون تجاه الزبائن	5g	796548	760941	760941
ديون ممثة بسند	5h	151451	148156	148156
ديون تابعة	5h	17627	15951	15951
فارق إعادة التقييم للحافظة مغطاة بسعر		2470	2372	2372
الفائدة	5k	2255	2234	2466
خصوم الضريبة المغطاة والمؤجلة	5l	89562	80472	79994
حساب التنظيم وخصوم أخرى	5j	213691	210494	210494
مؤونة تقنية وخصوم أخرى للتأمين	5p	9620	11084	11061
مؤونة المخاطر والأعباء				
مجموع الديون		1935110	1845226	1844957
رؤوس الأموال الخاصة				
رأس المال والاحتياطات		93431	89880	91026

نتيجة الدورة ،حصة المجمع		7526	7759	7759
مجموع راس المال والاحتياطات ونتيجة الدورة حصة المجمع		**100957**	**98785**	**97639**
تغيرات الأصول والخصوم مسجلة مباشرة في رؤوس الأموال	8b	510	3198	1787
المجموع حصة المجمع		101467	101983	99426
الفائدة حصة الأقلية		4259	5226	5126
مجموع رؤوس الأموال الخاصة		**105726**	**107200**	**104552**
مجموع الخصوم		**2040836**	**1952166**	**1949778**

الملحق رقم 2:جدول حساب النتائج لبنك باريبا BNP Baribas لسنة2018

المبالغ بمليون أورو	**الملاحظات**	**دورة2018 IFRS9/IFRS15،**	**دورة2017،IAS39**
الفوائد ونواتج مماثلة	3a	35723	33566
الفوائد وأعباء مماثلة	3a	(14661)	(12375)
العمولات (نواتج)	3b	12925	12943
العمولات (أعباء)	3b	(3718)	(3513)
ربح صافي من الأدوات المالية بقيمة السوق بالنتيجة	3c	5808	5346
ربح صافي للأدوات المالية بقيمة السوق بالأموال الخاصة	3d	315	1711
ربح صافي للأدوات المالية للأصول المالية بالتكلفة المطفأة	3d	(5)	55
نواتج صافية لأنشطة التأمين	3 e	4064	3813
نواتج أنشطة أخرى	3f	12324	11697
أعباء أنشطة أخرى	3f	(10259)	(10082)
نواتج صافية بنكية		**42516**	**43161**
مصاريف المستخدمين	7a	(16617)	(16496)
أعباء أخرى عامة للاستغلال	3g	(12290)	(11729)
مخصصات الاهتلاكات وتدني قيمة التثبيتات المادية والمعنوية	5n	(1676)	(1719)
نتيجة خام للاستغلال		**11933**	**13217**
تكلفة المخاطر	3h	(2764)	(2907)
نتيجة الاستغلال		**9169**	**10310**
الحصة من الأرباح الصافية للمؤسسات المكافأة	5m	628	713
ربح صافي على أصول مثبتة أخرى		358	488
فارق الاقتناء	5 e	53	(201)
النتيجة قبل الضرائب		**10208**	**11310**
الضرائب على الأرباح	3j	(2203)	(3103)
النتيجة الصافية		**8005**	**8207**
حصة الفوائد للأقلية		479	448
النتيجة الصافية حصة المجمع		**7526**	**7759**
نتيجة السهم الواحد	8a	5,73	6,05

الملحق رقم(3):قائمة التدفقات النقدية لبنك باريباBNP Baripas لسنة2018

المبالغ بمليون أورو	الملاحظات	دورة2018،IFRS9/IFRS15	دورة 2017،IAS39
النتيجة الصافية قبل الضرائب		10208	11310
عناصر غير أقلية مدمجة ضمن النتيجة الصافية قبل الضرائب وتعديلات أخرى خارج النتيجة		9713	19811
مخصصات صافية لاهتلاكات التثبيتات المادية والمعنوية		5144	4550
مخصصات صافية للمؤونات وخسائر القيمة للتثبيتات لفارق التحصيل		(133)	190
مخصصات صافية للمؤونات		10210	10021
حصة النتيجة المرتبطة بالمؤسسات المكافأة		(628)	(713)
(نواتج) صافية لأنشطة الاستثمار		(660)	(453)
أعباء(نواتج)صافية لأنشطة تمويلية		(501)	355
حركات أخرى		(3719)	5861
الانخفاض الصافي للأصول والخصوم متأتية من عمليات استغلال		(20439)	(2154)
الانخفاض الصافي من عمليات مع الزبائن ومؤسسات الإقراض		(1104)	(10253)
الزيادة(الانخفاض) الصافي لعمليات الاستغلال تمس أصول أو خصوم مالية		(13276)	16079
الانخفاض الصافي لعمليات تمس أصول أو خصوم غير مالية		(4823)	(6107)
الضرائب المدفوعة		(1236)	(1873)
الزيادة(الانخفاض) الصافي للخزينة العامة من الأنشطة العملياتية		**(518)**	**28967**
الزيادة الصافية المرتبطة بالأصول المالية والمساهمات		3152	527
الانخفاض الصافي المرتبط بالأصول المادية والمعنوية		(1827)	(1347)
الزيادة (الانخفاض)الصافي للخزينة العامة من الأنشطة الاستثمارية		**1325**	**(820)**
انخفاض الخزينة من الأنشطة المرتبطة بالعمليات مع المساهمين		(4039)	(3457)
زيادة الخزينة المتأتية من أنشطة تمويلية أخرى		9865	308
الزيادة(الانخفاض) الصافي للخزينة من الأنشطة التمويلية		**5826**	**(3149)**
أثر التغيرات سعر الصرف على الخزينة وما يماثلها		**1529**	**(5900)**
الأثر غير النقدي للأصول غير الجارية الممكن أن تكون قروض		**(700)**	**-**
الزيادة الصافية للخزينة		**7462**	**19098**
رصيد حسابات الخزينة وما يماثلها في بداية الدورة		175061	155963
أرصدة أصول الصندوق والبنوك المركزية		178446	160400
أرصدة الخصوم والبنوك المركزية		(1471)	(233)
قروض للنظر لدى مؤسسات الإقراض	5g	8063	6513
ديون للنظر لدى مؤسسات الإقراض		(9906)	(10775)
تخفيض حقوق و ديون مرتبطة بحسابات الخزينة وما يماثلها		(71)	58
رصيد حسابات الخزينة وما يماثلها في نهاية الدورة		182523	175061
أرصدة أصول الصندوق والبنوك المركزية		185134	178446
أرصدة الخصوم والبنوك المركزية		(1354)	(1471)
قروض للنظر لدى مؤسسات الإقراض		8813	8063
ديون للنظر لدى مؤسسات الإقراض	5g	(10571)	(9906)
تخفيض حقوق و ديون مرتبطة بحسابات الخزينة وما يماثلها		501	(71)
زيادة أرصدة حسابات الخزينة وما يماثلها		**7462**	**19098**

الملحق رقم(4): قائمة التغيرات في حقوق الملكية لبنك باريبا BNP Paribas لسنة2018

المبالغ بمليون أورو	رأس المال والاحتياطات				تغيرات الأصول والخصوم مسجلة مباشرة في الأموال الخاصة ممكن إعادة تصنيفها في النتيجة	
	أسهم عادية	أسهم ممتازة تابعة لمدة متوسطة	احتياطات غير موزعة	المجموع	أصول مالية بسعر السوق أموال خاصة على الخيارات	الخطر الصادر من الديون بسعر السوق للنتيجة
الوضعية في 2018/12/31	**26948**	**8430**	**59118**	**94496**		
توزيع نتيجة دورة 2016			(3369)	(3369)		
زيادة راس المال و الإصدارات	88	636	(2)	(2)		
تخفيض أو تعويض راس المال		(927)	64	(863)		
الحركة على السندات الخاصة	15	33	(10)	38		
عمليات نتجت عن تسديدات بالأسهم			3	3		
توزيعات الأسهم المفضلة والسندات الممتازة تابعة لمدة متوسطة			(310)	(311)		
عمليات داخلية ناتجة عن مساهمي الأقلية			1	1		
عمليات اقتناء مساهمات تكميلية أو تنازل جزئي			253	253		
تغيرات أخرى			(34)	(34)		
تغيرات الأصول والخصوم مسجلة مباشرة في الأموال الخاصة			158	158		
النتيجة الصافية لسنة 2017			7759	7759		
الوضعية في 2017/12/31	**27051**	**8172**	**63630**	**98853**		
عرض جديد (الملاحظة 2a)			(68)	(68)		
الوضعية في 2017/12/31 عرض جديد	**27061**	**8172**	**63562**	98785		
أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS9			(1122)	(1122)	561	(323)
أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي IFRS15 (الملاحظة2b)			(24)	(24)		
الوضعية في 2018/1/1	**27061**	**8172**	**62416**	**97639**	**561**	**323**
توزيع نتيجة دورة 2017			(3772)	(3772)		
زيادة رأس المال والإصدارات	49	660	(2)	707		
تخفيض أو تعويض راس المال		(600)		(600)		
حركات على السندات الخاصة	(64)	(2)	(142)	(208)		
عمليات نتجت عن تسديدات بالأسهم			2	2		
توزيعات الأسهم المفضلة والسندات الممتازة تابعة لمدة متوسطة			(356)	(356)		
عمليات داخلية ناتجة عن مساهمي الأقلية(ملاحظة8d)			6	6		
حركات في محيط تؤدي إلى فوائد للأقلية(ملاحظة8d)			(37)	(37)		
عمليات اقتناء مساهمات تكميلية أو تنازل جزئي(ملاحظة8d)			71	71		
تغيرات الالتزامات بشراء المساهمات لمساهمي الأقلية			(6)	(6)		
تغيرات أخرى			(8)	(8)		
فائض أو ناقص القيمة معاد تصنيفه في الاحتياطات			(7)	(7)		7
تغيرات الأصول والخصوم مسجلة مباشرة في الأموال الخاصة					(158)	134
النتيجة الصافية لسنة 2018			7526	7526		
الوضعية في 2018/12/31	**27036**	**8230**	**65691**	**100957**	**403**	**(182)**

- الإحالات والمراجع :

1 Freland and C.Basel .(2007) .**Coorporate Gouvernance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development .** *Commitee Guidance on Covernance for Banks* .Cairo Egypt: The Egyptien Banking Institute.

2 M Alamgir (2007) .**Coorporate Governance :A Risk Perspective .** ***Coorporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development .*** Cairo Egypt: The Egiptien Banking Institute.

3 Fawzy, S. (2003). ***Assessment of Corporate Governance in Egypt***. Cairo Egypt: The Egyptien Center For Economic Studiies,P3-4.

4 Fawzy, S. (2003),OP CIT ,P4.

5 محمد جاسم محمد ، محمد عزيز عبدالرضا. (2016). **دور الحوكمة المصرفية في تعزيز كفاءة البنوك التجارية العر اقية.** العراق: كلية الاقتصاد جامعة القادسية العراق،ص9.

6 دلال العيادي. (2015). **حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية دراسة حالة شركة اليانس للتأمينات الجز ائرية .** بسكرة الجزائر: كلية الاقتصاد جامعة بسكرة،ص33 .

7 محمد الطاهر دريوش ، حسين بن-طاهر. (2014). **البيئة المحاسبية الجز ائرية في ظل تطبيق معايير المحاسبة.** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، 12،ص68 .

8 هاني نسمان. (2008). **مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بمعيار المحاسبة الدولي رقم 21"آثار التغيرات في أسعار اصرف العملات الأجنبية".** غزة فلسطين : الجامعة الاسلامية غزه فلسطين ،ص19-21.

9 عبد الله علي شاهين. (2003). **النظرية المحاسبية. محاضرات النظرية المحاسبية ماجستير محاسبة وتمويل ،** صفحة10.

10 حسن عمر محمد،سعد الساكني. (2015). **معايير المحاسبة الدولية والأزمة المالية العالمية (الإصدار الطبعة الأولى).** عمان الأردن: مركز الشهاب الأكاديمي،ص12.

11 ميسم جهاد حامد الأضم. (2014). **أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الأرباح -دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المساهنة العامة.** عمان الأردن : كلية الأعمال جامعة الشرق الأوسط،ص33.

12 Cormier, D. (2013). ***The Incidence of Corporate Governance and IFRS on Information Asymmetry and The Value of Earning***. CANADA: Chair d'Information Financiere ECG,P12.

13 ميسم جهاد حامد الأضم. (2014)،مرجع سابق ،ص34.

14 Gauri Baht .(2008) .***Impact of Disclosure and Corprate Governance on Thae Association Between Fair Value and Losses and Stock Returns in the Banking Industry .*** St Louis USA: Business Sckool Washington University,P12.

15 BNPParibas, B. (2018). ***Document de Reference Rapport Financier Annuel 2018***. Paris France: BNP Paribas,P152

16 BNPParibas, B. (2018),OP CIT,P156-164.

17 BNPParibas, B. (2018),OP CIT , P65-69.